الأنباء
الخميس 11 ابريل 2013

رؤى كويتية

baselaljaser@yahoo.com
@baselaljaser
باسل الجاسر

شعارهم اليوم الملاحقات لا «المنتخبة»

أخيرا، وبعد رفض قاطع للذهاب إلى ساحة الإرادة والإصرار على الشارع وقطع الطرقات الرئيسية وداخل المناطق السكنية عادوا لساحة الإرادة صاغرين، واليوم أيضا نذكرهم بأن التجمع في الساحات العامة والحدائق يتطلب ترخيصا من السلطات الأمنية فبادروا بطلب الترخيص وإلا فسيكون تجمعكم مخالفا للقانون وسيقع من سيتواجد فيه تحت طائلة الجزاءات المنصوص عليها بالقانون فكفى إيذاء لمن يثق بكم واتقوا الله بهم.
واليوم أيضا وبعد مطالبات طويلة وعريضة ورفع شعار الحكومة المنتخبة ورئيس الوزراء الشعبي الذي قلنا ومنذ إطلاقه انه ما هو إلا شعار يخفون خلفه طلبهم الحقيقي المتمثل في وقف الملاحقات القضائية الناتجة عن مخالفتهم وتجاوزاتهم للقانون وربما يضرب بل وينسف دعامات المجتمع الواردة بالدستور فيما يتعلق بالعدالة والمساواة، وربما يمثل احياء لقيم الجاهلية في القرن الحادي والعشرين ونسوا ومنهم قوى تدعي بأنها إسلامية قول الرسول الأكرم ﷺ عندما قال: «يأيها الناس، إنما ضل من كان قبلكم، أنهم كانوا إذا سرق الشريف تركوه، وإذا سرق الضعيف فيهم أقاموا عليه الحد، وأيم الله، لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطع محمد يدها»، واليوم يقولون دون حياء بأنهم يريدون استثناء انفسهم من تطبيق القانون الذي طبق ومازال يطبق على الكافة.. وليس بعيدا عنا السجن المركزي الذي يضم خلف أبوابه الموصدة أعدادا كبيرة من المواطنين والمقيمين ليس لسبب سوى أنهم تعدوا وتجاوزوا القانون.. فهل أنتم أفضل منهم؟ أو تختلفون عنهم؟ بل ماذا نقول لهم ان تحقق مطلبكم الفاسد بوقف ملاحقتكم القانونية (لا قدر الله)؟، من هنا نقول لهم عودوا لشعار الحكومة المنتخبة على الأقل مطالبة وأن اختلفنا معها شكلا ومضمونا وتوقيتا فإنها على الأقل تعتبر شعارا محترما ظاهريا.. أما مطالبة وقف الملاحقات القانونية والقضائية فهي مع شديد أسفي مقولة الضمير بأنه يطلب محاكمة عادلة وتطبيق مقتضى المادة 120من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية التي تقول: «للمتهم في جناية الحق في ان يوكل من يدافع عنه، وعلى المحكمة ان تنتدب من المحامين من يقوم بهذه المهمة إذا لم يوكل المتهم أحدا. للمتهم في جنحة، ولغيره من الخصوم، الحق دائما في توكيل من يحضر معه». فمقتضى المادة واضح، فكيف وهو من أعلن ان لديه بدل المحامي 40 محاميا ومحامية وحضروا معه جميع الجلسات بل وحتى الجلسة التي انسحبوا منها تكتيكيا قد تم تثبيت حضورهم في محضر الجلسة فكيف تندب المحكمة محاميا له..؟ ولا أدري ما معنى هذا التذاكي والاستخفاف بعقول الناس بهذه التمثيليات المليئة بالخبال؟
وفي الختام، أقول لو وضعتم رجلا بالسماء ورجلكم الأخرى بالأرض فإن المحاكمات لن توقف إلا بإصدار الأحكام النهائية إما بتبرئة ساحتكم وإما بإدانتكم وتنفيذ مقتضاها فهدئوا روعكم وتمسكوا بما تبقى لكم من وقار، وثقوا وتأكدوا من ان تجمعكم وصياحكم وتمثيلياتكم لم تعد تجد من يصدقها، كما انها لن ترهب سدنة العدالة وسيصدر الحكم يوم الاثنين المقبل بما يرضي الله ووفق القانون ومقتضيات العدالة.. فهل من مدكر؟

من الديرة

alialrandi@hotmail.com
علي الرندي

مدير مدرسة.. وسيجارة

رأيت بعيني مدير مدرسة ابتدائية للبنين، يمسك سيجارة بيده وهو يتحدث في ساحة المدرسة والطلاب من حوله، والجميع يراه وهو يمسك بالسيجارة يتنفس منها الصعداء ويفرغ دخانها في الهواء، وبعد الانتهاء منها ألقى بها على الأرض، ووضع حذاءه عليها لإطفائها.
هذا المدير غير مبال بنظافة ساحة المدرسة ولا بالصورة السيئة التي ستنطبع في أذهان النشء، وهم يرون رجل التعليم ومدير مدرستهم المثل والقدوة يمسك بالسيجارة، فكيف إذا سيحاسب هذا المدير طالبا إذا ما وجده يدخن، سيكون رد الطالب أني أدخن يا أستاذ ، أمثال هذا المدير ربما اذا وجد الطالب المدخن يتعازمان السجائر فيما بينهما، مثل هذا السلوك المشين، أرجو من وزير التربية أن يصدر قرارا يمنع فيه التدخين للمعلمين والمديرين أثناء اليوم الدراسي، على مرأى الطلاب: فكما كان لوزارة التربية دور في تحسين دخل المعلم بنظام الكادر، عليها أن تسارع بتحسين القيمة الأخلاقية لدى المعلم.
فلا نلوم المراهق على سلوكه الغير سوي، وقد وضعنا له نموذج المعلم السيئ أمام عينيه كي يستقي منه فظائع السلوكيات، في وقت بلدنا محتاجة فيه لسواعد أبنائها، عقل سليم وخلق قويم.

الحرف 29

waha2waha@hotmail.com
ذعار الرشيدي

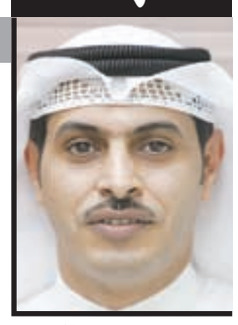

قانون «الإعدام» الموحد

مقالتي يوم الاثنين الماضي جاءت بعنوان «التانغو الأخير في الكويت» وفيها تناولت قانون الإعلام الموحد، وذكرت حرفيا أنه سيكون قانونا «رقابيا» وليس «تنظيميا»، وحذرت من أنه سيكون مجرد وسيلة حكومية فاشلة للسيطرة على تدفق المعلومات، بعد مقالتي بيوم صدر«قانون الإعلام الموحد»، والذي جاء في مجمل مواده وغراماته وعقوباته مطابقا لما قلت من أنه سيكون قانون «رقابيا» بشكل «قانوني»، ومع قراءة مواده أجد أنه يستحق وبجدارة أن يتم تغيير اسمه إلى «قانون الإعدام الموحد».

□ □ □

صحافيا أتحدث، ومن واقع تجربة، بل ومن أساس منطقي أتناول هذا القانون ومواده وغراماته التي تصل إلى المليون دولار، القانون عبارة عن مقاصل علقت لضرب كل ما يتعلق بالحريات، ولا أتحدث هنا فقط عن حرية تداول المعلومات التي تريد الحكومة أن تكون «حنفية» تدفقها بيدها، بل إن القانون يحرم ويجرم حرية الرأي، بحيث يحمي الأشخاص من النقد ومنهم شخصيات عامة مثل «مرشحي مجلس الأمة» و« الموظفين العامين».

□ □ □

حرية تدفق المعلومات ووصلوها إلى الناس هي أصل فكرة الصحافة الحرة، بل هي أصل تطور أي بلد في العالم، بل إنها أصل الديموقراطية التي تتحدثون عنها، وفي المادة 84 من القانون وتحديدا في البندين (7 و9)، ضرب مباشر لحرية تدفق المعلومات، فالبند 7 يحظر «إفشاء الأنباء عن الاتصالات السرية الرسمية او الاتفاقيات والمعاهدات التي تعقدها حكومة الكويت قبل نشرها في الجريدة الرسمية الا بإذن خاص من الوزارة المعنية» وأما البند 9 فلا يقل غرابة عنه بل إنه الكارثة الحقيقية فنصه يحظر: «كشف ما يدور في أي اجتماع أو ما هو محرر في وثائق أو مستندات أو مراسيم أو أي أوراق او مطبوعات قرر الدستور او اي قانون سريتها او عدم نشرها ولو كان ما نشر عنها صحيحا ويقتصر النشر على ما يصدر عن ذلك من بيانات رسمية».

□ □ □

أولا الأمر في هذين البندين ليس قتلا لحرية الصحافة ولا لحرية تدفق المعلومات ووصولها للجمهور فقط، بل فيه ردة في الحرية التي عرفت فيها الكويت منذ سنوات، إنه قانون الردة، قانون « الإعدام» الموحد.
أما المصيبة فهي أن القانون يذبح «حرية الرأي»، إذ إن المادة 66 من القانون تنص على التالي:«يجب ألا تتضمن التغطية الانتخابية ما يسيء الى المرشحين او غيرهم بصورة مباشرة او غير مباشرة»، بمعنى أن الرأي محرم، نعم، هذا القانون يحرم الرأي.

□ □ □

أنتم بهذا القانون لم تقتلوا حرية تدفق المعلومات ووصولها كما تقتضي أصول الصحافة الحرة، بل قمتم وبشكل «بايخ» بتحريم الرأي، وكأن قانونكم وعبر المادة 66 هي فتوى لتحريم الرأي، هل يعقل أنه ليس من حقي أن أتناول المرشحين كتابة أو قولا سواء في الصحف أو عبر الإنترنت أو في القنوات الفضائية، هل بلغ بكم الأمر أن تحصنوا المرشحين لمجلس الأمة.

□ □ □

طبعا الفصل التاسع من القانون وتحديدا المادة 51 في البند «ب»، أتحدى أي قانوني من أي بلد في العالم أن يفهمها، بل وأتحدى عباقرة القانون في العالم أن يفسروها، فالبند «ب» جاء ليتحدث عن مواقع التواصل الاجتماعي بشكل مبهم رغم أن أحكام القانون في المادة 51 اختصت بتفسير البند «أ» فقط والمختص بالمواقع الإعلامية الإلكترونية وحدد تنظيمها وتبعية ترخيصها لوزارة الإعلام، ولكن دخول البند «ب» في تنظيم مواقع التواصل الاجتماعي كان بلا أي معنى ولا أي ارتباط ولا أي توضيح، وكأن المشرع وضعه بانتظار تعديل محتمل للقانون، أو بابا للتعديل مستقبلا.

□ □ □

المادة51 تشترط أن يكون عمرك 21 عاما لتتمكن من امتلاك موقع إلكتروني إخباري أو دعائي وأن تكون حاصلا على الثانوية العامة وأن يكون لديك مقر معلوم، ويبدو أن المشرع أو من صاغ القانون، فاته أن النطاقات الإلكترونية لا تخضع إلا للقانون الأميركي، حيث ان النطاقات (العنوان الإلكتروني للموقع) تخرج من الولايات المتحدة الأميركية ذلك أن خدمات الإنترنت عبر العالم مرتبطة بالولايات المتحدة الأميركية، وتسجيل أي موقع الكتروني في أي مكان في العالم يتطلب موافقة الشركة المختصة في أميركا، وبالتالي فإن خدمة الانترنت عبر العالم تقع تحت سيطرة الولايات المتحدة الأميركية، هل أنا واضح هنا؟

□ □ □

أعيد التوضيح للسيد المشرع لعله فاته أن ترخيص القانون الكويتي هو ترخيص لاحق، بل بالأصح غير ملزم، وغير فاعل إلا في النطاق الجغرافي لحدود بلدنا، فجميع النطاقات الإلكترونية تخرج من مؤسسة ICANN الأميركية المتخصصة بتسمية وترقيم المواقع الإلكترونية والمسؤولة عن توزيع تسميات وتسجيل المواقع عبر العالم، ولا يستطيع القانون الكويتي ولا وزارة المواصلات غلق أي موقع، تستطيع حجبه نعم، ولكن غلقه لأ، والحجب يمكن تجاوزه بسهولة اليوم، هنا يتضح أن الهدف من القانون رقابي يستهدف الأشخاص الكويتيين ممن يمتلكون مواقع إخبارية أو إعلامية.

أثير الكلمة

nalkhaldi79@hotmail.com
ناصر حمد الخالدي

الشباب هم الضحية

من الطبيعي في كل دولة أن تكون هناك معارضة وإلا فلو كان الكل متفقا على نظام معين ورؤية معينة لما كان هناك أي تطور ولكانت الشعوب «مكانك راوح» ،لذلك فالمعارضة في كثير من الأحيان من أكبر الدوافع التي تجعل الدول تتحرك وتعمل من أجل الارتقاء والتطور إلا أن معارضة عن معارضة تختلف، فالمعارضة التي تؤجج الشباب وتدفعهم للكتابة بتهور وتدعوهم للنزول للشارع ورفع الشعارات التي لا تحمل إلا معنى الفوضى والاستخفاف لم يمكن أن تكون معارضة تدرك حجم المسؤولية وتعرف معنى الأمانة بل وإن كنا نسلم بأن كل عمل لا يخلو من وجود الأخطاء إلا أن بعض هذه الأخطاء غير مقبولة لأن ضحيتها أناس لا ذنب لهم إلا أنهم اندفعوا وراء أشخاص اعتقدوا فيهم المسؤولية وحب الوطن فكان مصير الشباب سجنا ومصير الرموز خططا واجتماعات ،والله المستعان.
نحن في هذا الوقت أمام أزمة كبيرة فنتائج المقاطعة سلبية للغاية فالذين اعلنوا المقاطعة بكل صراحة « توهقوا » ولايزال مجلس الصوت الواحد مستمرا، اتفقنا معه أو اختلفنا، إلا أن الواقع يقول ان المجلس مستمر وجلساته تنعقد، وبالتالي فماذا استفدنا من المقاطعة؟ بكل تأكيد المنطق يقول اننا لم نستفد شيئا إطلاقا ولمحبتنا الصادقة لأعضاء المعارضة نتمنى الا تتكرر الغلطة لأن غلطة الشاطر بألف.
يبقى أمر غاية في الأهمية وهو موضوع الأحكام الصادرة بحق الشباب الذين صدرت بحقهم قضايا أمن دولة لمشاركتهم غير المنضبطة في التعبير عن وجهات نظرهم التي يعتقدون أنها هي الصواب وبعضهم تجاوز الحدود بشكل غير مبرر وغير منطقي لأسباب عديدة ،لعل أبرزها الرغبة في الظهور والبحث عن الشهرة فمن يأتي للشباب بحريتهم؟ إن الحرية لا يمكن أن تكون تطاولا وتعديا ، وهذه الرسالة التي كنت أتمنى أن تسعى المعارضة لبثها بين صفوف الشباب حتى يبقى الاحترام شعار الجميع وحتى يتم تبادل وجهات النظر بعيدا عن الأسلوب الذي وصلنا إليه مؤخرا.
مسؤولية الحكومة وخصوصا وزارة الإعلام في هذه الفترة هي رفع مستوى الوعي لدى الشباب في طرح أفكارهم بعيدا عن التعصب وبعيدا عن الهجوم غير اللائق وبالتالي نصل إلى بيئة صالحة لتبادل وجهات النظر فنحن في نهاية الأمر نسعى للوصول إلى نتيجة إيجابية.
شخصيا أتمنى أن تكون هناك مصالحة وطنية حقيقية تعيد لنا معنى الاستقرار وتجعلنا نواصل المشوار من أجل بناء كويت المحبة والسلام.

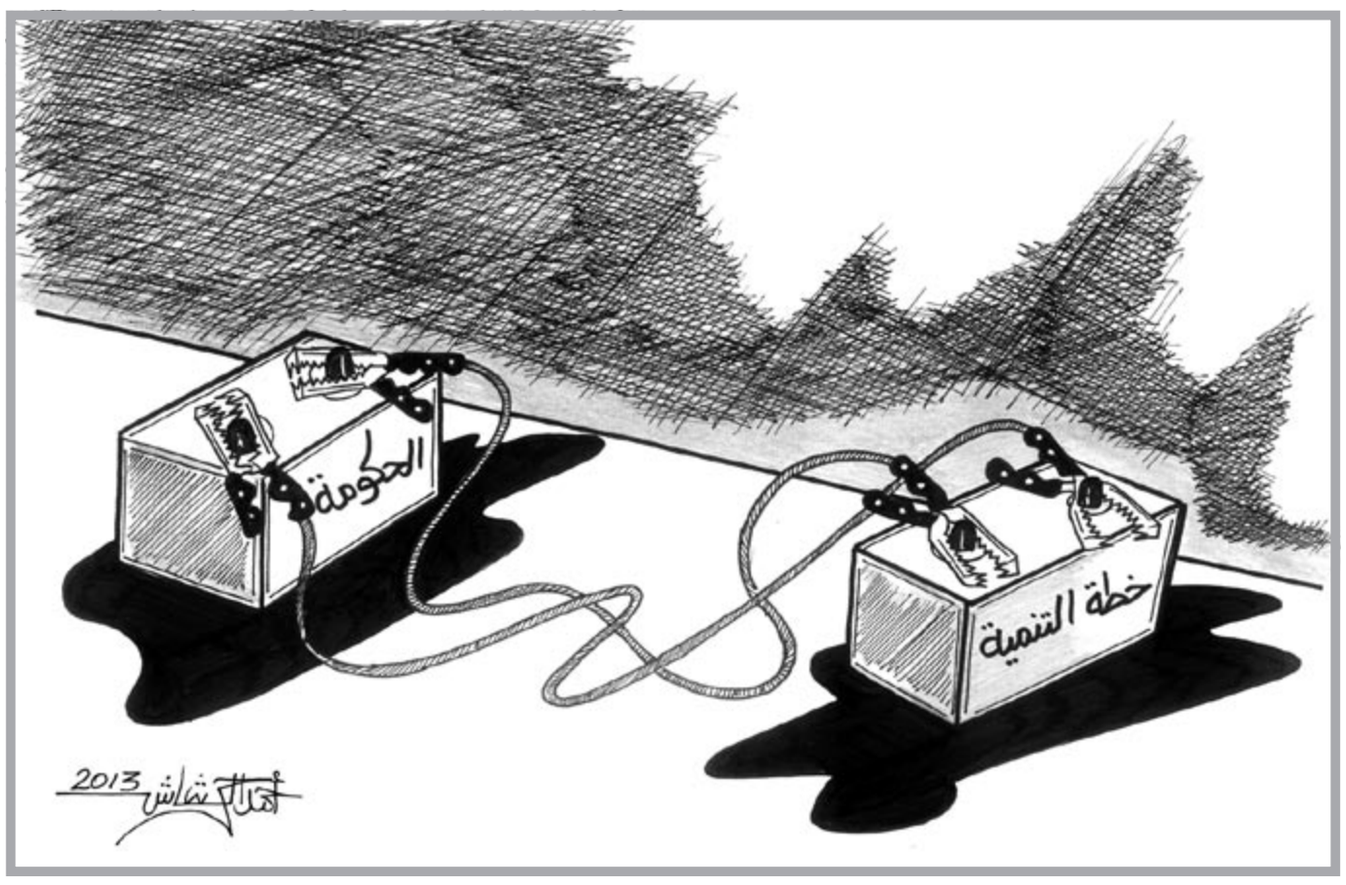

نظرات

bodalal@hotmail.com
محمد هلال الخالدي

تنامي عنصرية اليسار!

قبل اندلاع ثورة 1789 في فرنسا، اجتمع ممثلو الطبقات الاجتماعية الثلاث، وهم طبقة الملك ورجال الدين، طبقة النبلاء، وطبقة العامة، اجتمعوا مع الملك لويس السادس عشر لمناقشة سوء الأوضاع التي وصلت إليها فرنسا بعد تزايد القهر والظلم الذي كان يمارسه الاقطاعيون من النبلاء ورجال الدين وأتباع الملك ضد الشعب (أي طبقة البروليتاريا المسحوقة كما يسميهم ماركس).
جلس أتباع الملك ورجال الدين على يمين الملك لويس السادس عشر، وجلس ممثلو الشعب المطالبون بالحرية والانعتاق من حالة الرق على يسار الملك في البرلمان، وكما هو معروف، لم يسفر الاجتماع عن نتائج إيجابية، إذ لم تستجب السلطة لمطالب الناس، ما أفضى إلى اندلاع أعظم الثورات الاجتماعية الحديثة، وهي الثورة الفرنسية.
ومنذ ذلك الحين أصبح مصطلح «اليسار» يستخدم لوصف الأحزاب والتيارات السياسية المدافعة عن الحريات والمساواة والعدالة الاجتماعية، وفي مقدمتها الأحزاب الاشتراكية والليبرالية، مقابل مصطلح «اليمين» الذي توصف به التيارات والأحزاب السياسية المحافظة، و«المحافظة» هنا تعني السعي للابقاء على الوضع القائم ومنع تطوره لوضع جديد (غالبا مزيد من الحريات والمشاركة الشعبية في الحكم)، أو العمل للعودة إلى وضع سابق. الطريف في الأمر، أن البرلمان الفرنسي، ومعه معظم البرلمانات في العالم، لايزال يتبع هذا التقسيم في جلوس ممثلي الأحزاب السياسية على يمين ويسار رئيس الجلسة.

□ □ □

على مر التاريخ، كانت الأحزاب والتيارات اليسارية دعاة تحرر ومساواة وعدالة اجتماعية، ارتبط باليسار كل من العلمانية والاشتراكية والتقدمية، وكان اليساريون على الدوام من أشد المدافعين عن الحريات العامة وحقوق الإنسان وبشكل خاص حقوق الأقليات والمهاجرين، وشهدت قاعات البرلمانات الأوروبية أروع النماذج لكفاح التيارات اليسارية من أجل إعطاء المهاجرين حقوق المواطنة الكاملة.

□ □ □

قبل أيام في ألمانيا، دعا المرشح الاشتراكي الديموقراطي الذي ينافس ميركل على منصب المستشارية إلى فصل التلاميذ المسلمين من الجنسين عن بقية التلاميذ في جميع مدارس ألمانيا، خاصة في الأنشطة الرياضية. قبل ذلك وخلال السنوات القليلة الماضية شهدت فرنسا، وهي مهد ثورة الحريات والعدالة الاجتماعية، حوادث متكررة تعبر عن إعادة إحياء الروح العنصرية ضد العرب والمسلمين والأجانب بصورة عامة، بلغ بعضها حدود الانحطاط واللامعقول، مثل نبش وتخريب مقابر المسلمين في باريس، ومثل هذه الحوادث أصبحت تتزايد في معظم أوروبا والولايات المتحدة، وبدرجات متفاوتة من العنف الذي يصل لحد القتل وتخريب الممتلكات أحيانا.

□ □ □

أن يمارس أتباع التيارات اليمينية المتطرفة مثل هذه الأفعال المشينة أمر مفهوم، فهي تنسجم مع أطروحاتهم العدائية ضد المهاجرين والأقليات عموما، لكن أن تصدر دعوات تمييز عنصري من كبار اليساريين ثم تجد من يصفق لها، فهذا مؤشر بالغ الخطورة يتطلب جهودا كبيرة من الحكومات الغربية لوقف تنامي حركات العنصرية ومخاطر ممارساتهم المتطرفة والعنيفة.
لا شك أن الوضع الاقتصادي المتردي الذي تشهده أوروبا نتيجة الأزمات الاقتصادية المتلاحقة يشكل عاملا حاسما في تنامي حركات التطرف والعنف والعنصرية في هذه البلدان، إذ ينظر المواطنون «الأصليون» لهم بوصفهم أحد أسباب تزايد البطالة في صفوفهم، وهذا يدل على جهل كبير نتيجة الحقد والكراهية اللذين يهيمنان على العنصري الذي ينسب كل أسباب التخلف وتردي الأوضاع إلى هؤلاء المستضعفين الذين يعانون أكثر من غيرهم من نتائج الأزمات الاقتصادية، ويتغاضون عن المتسببون الحقيقيون فيها، وهم الرأسماليون الجشعون.